مساهمة التدقيق الداخلي في الإفصاح المالي في ظل تعميم تطبيق المعايير الدولية

أ/ أحمد لعماري، أ/ خلاف لخضر – جامعة باتنة-

1- **الخلفية التاريخية والنظرية للتدقيق.**

1.1- **التطور التاريخي للتدقيق**: يمكن القول أن التدقيق من حيث النشأة والتطور مرتبط بالمحاسبة وبالتالي ظهر منذ ظهورها، وتطور بتطورها وقد تزايد هذا التطور مع العصور والحضارات القديمة المختلفة، ففي المراحل المبكرة من الحضارة الإنسانية كانت طرق التقييد المحاسبي والإجراءات الرقابية بسيطة للغاية نظرا إلى قلة عدد العمليات التجارية و صغر حجمها، وكان كل فرد آنذاك يقوم بنفسه بالأعمال المحاسبية والرقابية على أعماله والتدقيق فيها في الوقت نفسه.

قديما كانت عمليات التسجيل والتدقيق بدائية وبسيطة، وتحسنت شيئا فشيئا خاصة بعد تنظيم الحسابات على أساس الطريقة المزدوجة التي اكتشفها العالم الإيطالي «Luca Paciolo" ونشر كتابه الشهير حول علم الرياضيات الذي ظهر في مدينة البندقية في القرن الخامس عشر عام 1494.[1]

كما أدى ظهور شركات المساهمة العملاقة إلى انفصال فعلي للملكية عن الإدارة، حيث أوكلت الوظائف الإدارية في هذه الشركات إلى جهة متخصصة، وظهرت بذلك حاجة المساهمين الملحة إلى الرقابة للمحافظة على أموالهم المستثمرة في تلك الشركات، الأمر الذي جعل أصحاب الحقوق يقتنعون بضرورة وجود طرف ثالث محايد تكون مهمته بيان مدى أمانة المسيرين "الإدارة" على أموالهم وممتلكاتهم، وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة 1862 والذي نصت مواده صراحة على ضرورة تدقيق حسابات الشركات المساهمة من قبل مدقق مستقل ومحايد.[2]

وتاريخيا يمكننا القول بان التدقيق تقريبا نما وتطور بعد انفصال الملكية عن الإدارة، وذلك لحاجة ملاك المؤسسة إلى رأي خبير مستقل عن مدى كفاية إدارة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة. فبالرجوع إلى الكتابات التاريخية القديمة نجد أن قدماء المصريين والرومان والإغريق كانوا يدققون في العمليات النقدية المسجلة في الدفاتر المالية للحكومة للتأكد من صحتها، حيث كانت تعقد جلسة استماع عامة يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة يقدم المدققون تقاريرهم. وعلى هذا الأساس نوجز فيما يلي بعض المحطات التاريخية التي مر بها تطور علم ومهنة التدقيق:

أ -**التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية:** باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها الفضل في تطوير المهنة، ارتأينا أن نورد نبذة مختصرة حول تاريخ وتطور التدقيق في هذه الدولة على النحو التالي:

خلال الفترة ما بين 1880 - 1920، كان تطور المؤسسات الاقتصادية يستلزم إيجاد وجلب رؤوس أموال كبيرة مما دعا إلى تشجيع المشاركة الأجنبية معتبرة (شركاء مساهمين) عن طريق ترقية وتطوير السوق المالية. وبظهور شركات الأموال وانفصال الملكية عن التسيير كانت الحاجة الماسة للتدقيق بشقيه الداخلي والخارجي لحماية حقوق الملكية وضمان نجاعة الإدارة، مما دفع المهنة إلى أن تتطور خاصة بعد ظهور المنظمات المهنية والجمعيات العلمية في مجال المحاسبة والتدقيق مثل تأسيس منظمات للخبراء في المحاسبة والمراجعة، وهيئات رقابية خاصة بالمؤسسات المعتمدة في البورصة والتي فتحت رأسمالها للمستثمرين. فمثلا نجد انه بداية من سنة 1900، أصبحت البنوك تطالب المؤسسات بالتدقيق و التصديق على حساباتـها.

أما الفترة ما بين 1930 - 1940، أي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، والتي يرجع الكثير أسبابها إلى ضعف الإفصاح وأن الأنظمة الداخلية المحاسبية والرقابية كانت فاشلة وعاجزة عن أداء دورها والمتمثل أساساً في منع وقوع الانحرافات، فبدأ الكثير من المهنيين والأكاديميين ينادي بضرورة مراجعة تلك الأنظمة وإصلاحها والتركيز أكثر على التدقيق الخارجي.وعلى سبيل المثال أقامت بورصة نيويورك -New York- لجنة خاصة بالسوق الـمالية تدعى بـ: Sec-Securities And Exchange Commission والتي ألزمت كل مؤسسة، عضـو في البورصة، أن تتأكد وتتحقق من حساباتها والمصادقة عليها من طرف مدققين مستقلين، وذلك، بهدف حماية مصالح المساهمين و الأطراف الأخرى.[3]

ورغم هذه الإجراءات والتحسينات إلا انه وفي عام 1939، ظهرت فضيحة Robbins and Mc Kesson، نتيجة خطأ وتضليل جمهور المستثمرين بمعلومات مالية مغشوشة وذلك بتوزيع مزور وخاطئ للميزانيـة المالية، مما أدى إلى الرجوع مرة أخرى إلى الرقابة والتذكير بأهميتها وإلزاميتها فعمدت الهيئات المهنية إلى نشر وثيقة خاصة تعرض بالتفصيل إجراءات المراجعة -Les Procedures d´audit.[4]

وهكذا فقد ساهمت الأزمات والفضائح المالية في ترسيخ مفهوم التدقيق و ضرورة المراجعة في المؤسسـات الاقتصادية و على إثر ذلك توسع وانتشر علم التدقيق، كما تحددت تدريـجيا المبادئ والتقنيات، التي ساهمت و بقسط كبير في تـحسين ورفع درجة التحقق و التأكد من نوعية المعلومات في المؤسسات والمنظمات مما أدى إلى تقليل الخطر وضمان سلامة الإفصاح.

أما عن التدقيق الداخلي فيمكن القول أن تطوره ارتبط كذلك بتطور علم التسيير Management بصفة عامة، إلا أن سنة 1941، كانت متميزة بإنشاء مجمع المراجعين الداخليين - Institute of Internal Auditors (I.I.A).[5] في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- **التدقيق الداخلي في الجزائر**: إن المكانة و الأهمية المعطاة للتدقيق في الجزائر حديثة، حداثة استقلالها وتطورها الاقتصادي، إذ أنه دعت ضرورة إصلاح الاقتصاد الوطني إلى التحقق من المعلومات التي تنتجها المؤسسات الاقتصادية، والتأكد من سلامتها عن طريق الالتزام بـخدمات ومساهمة التدقيق في شتى أنواعه: الداخلي والخارجي.

كما أدت عمليات إعادة الهيكلة وتأهيل المؤسسات العمومية ومنحها ا لاستقلالية الفعلية، تمهيدا إما لخوصصتها أو تحضير دخولها إلى اقتصاد السوق، عندها تصبح المعلومة الصحيحة والصادقة ثمينة وضرورية للاستمرار والبقاء، فيكون للتدقيق بصفة عامة وللتدقيق الداخلي على الخصوص معنى ومكانة.

فمن الملاحظ، أن هناك شعور أكبر باليقظة نحو تحسين نظام المعلومات المستخدم في المؤسسات الجزائرية التي بدأت تهتم بالإفصاح وتعمل على التحكم و على تحسين إنتاج المعلومات بجودة عالية تدريـجيا، لكن بالنسبة لأغلبية المؤسسات تبقى الأمور نسبية فهي لازالت في بداية التجربة، وترغب في الانتقال نحو نظام المصداقية التامة للمعلومة.[6]

ولقد نشأت الضرورة إلى التدقيق بصفة عامة بناءا على احتياجات إدارة المؤسسات الاقتصادية الكبيرة للتحكم في عملية الرقابة على المستويات التنفيذية. فالرقابة الداخلية مثلا تعتبر أداة مستقلة تعمل داخـل المؤسسة، للحكم والتقييم، لخدمة أهداف الإدارة في هذا المجال عن طريق التدقيق في العمليـات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى.

ويمكن القول أن التدقيق يعتبر "وسيلة تضمن للمؤسسة المعلومات والحماية والسيطرة على الوظائف، وهذا ضروري لاستغلال أمثل و فعال لموارد المؤسسة".[7]

2.1- الخلفية النظرية للتدقيق:

أ- تحديد المصطلح: تتميز المصطلحات المستخدمة في هذا الميدان العلمي والمهني بشموليتها والتقارب الكبير فيما بينها، ويمكن الإشارة إلى المصطلحات الآتية:

المراجعـة بمعنى "La révision" وهي عبارة عن مراقبة محاسبية تتم غالبا مع نهاية فترات محددة وتكون في كثير من الأحيان في نهاية السنة ويمكن اعتبارها بمثابة رقابة بعدية تهتم بمراجعة ماتم من أحداث في الماضي.

المراقبة بمعنى "Le contrôle" فهي عبارة عن فحص عام للحسابات من أجل التحقق من صحتها ومن أجل اكتشاف الأخطاء، وهي تأخذ صفة الشمولية. أما المراقبـة بمعنى"La surveillance" فهي تتعلق بالحاضر وهي عبارة عن وجه من أوجه المراقبة العامة وتتم غالبا في فترات زمنية منتظمة وتكون ذات طبيعة تعاقدية.

الخبرة بمعنى "Expertise" فهي بمثابة مهمة يكلف بها شخص له كفاءة تقنية وعلمية في المحاسبة والتدقيق من أجل اتخاذ القرار وإبداء رأي فني محايد في مسألة محددة بدقة.

محافظة الحسابات "Commissariat aux comptes" ويرمز له "Le C.A.C"[8]: عبارة عن مراقبة قانونية لحسابات شركة ما و مهمة إلزامية بأحكام قانونية كما هو الحال في شركات الأموال.

أما التدقيق بمعنى"Audit" فأنه فحص للقوائم المالية لشركة أو مؤسسة ما بهدف إعطاء رأي حول دقة، صحة وصدق المعلومات المتضمنة فيها، ويكون الفحص انطلاقا من معايير موضوعة مسبقا بحيث تضمن للعملية درجة كبيرة من الجودة.

و التدقيق كمهمة رقابية تخص غالبا جزء من المحاسبة أو حتى حسابات محددة. إلا أنه ونظرا للقيمة التاريخية للمصطلح وكثرة استعماله وتداوله سنوظفه في هذه المداخلة ليعبر عن هذا العلم أكاديميا ومهنيا.

ب- مفهوم التدقيق: إن مصطلح التدقيق شائع الاستعمال في مجال رقابة المال والأعمال وهو يقابل اللفظة "Audit"، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناها يستمع[9]، لأن التقارير في الماضي كانت تتلى على المدقق ليبدي فيها برأيه المحايد، وقد استعمل هذا المصطلح أولا في فرنسا واستعمل فيما بعد من طرف الأنجلوساكسونيين. وللتدقيق مفاهيم وتعاريف عديدة نورد بعض منها فيما يلي:

أولا/ تعريف التدقيق بصفة عامة.

يعرف التدقيق بأنه: "مجموعة الخطوات والإجراءات التي تتخذ من قبل المدقق للتحقق من أن البيانات الختامية والميزانية تعكسان الوضع المالي ونتيجة الأعمال بوضوح وأنها حضرت بشكل يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي أتبعت وطبقت بشكل متناسق من سنة لأخرى"[10].

ويعرف أيضا على أنه: "عملية يقوم بها المحاسب بصورة منتظمة أي المنفذ نفسه أو المعد للوثيقة، ويتم ذلك بواسطة التوقيعات والتأشيرات المختلفة على الوثائق المقدمة وهذه التأثيرات تضمن تحميل المسؤولية للقائم على عملية التدقيق وتأكيد عمليــة المراقبة نفسها"[11].

كذلك يرى آخرون أن التدقيق ما هو إلا "فحص القوائم المالية للمؤسسة، بتدقيق مدى مصداقيتها، صحتها، درجة الوفاء، هذا الفحص يجريه مهني مستقل يدعى المدقق"[12].

وقد عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية التدقيق على أنه: "عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وتقويمها، بشكل موضوعي وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل ذلك إلى الأطراف المعنية"[13].

وعرفه فريق آخر بأنه: "اختبار تقني صارم وبنَّاء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة"[14].

من خلال ما تقدم من التعاريف يمكن إبراز جملة من النقاط التي تميز التدقيق على النحو التالي:

- تدقيق الحسابات عملية منتظمة ومنهجية.
- التدقيق يعتمد بشكل كبيرعلى جمع وتقديم الأدلة والقرائن.
- التدقيق يعتمد بشكل أساسي على الحكم الشخصي للمدقق.
- المدقق شخص مهني مؤهل ومستقل.
- توصيل نتائج التدقيق إلى الأطراف المختلفة من خلال تقرير المدقق.

وفي هذا الاتجاه عرفه مصف الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسي على النحو التالي: "التدقيق هو فحص يقوم به شخص مهني مؤهل ومستقل لإبداء رأي حول مدى انتظام ومصداقية الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة ما"[15].

والتدقيق كعلم له مبادئ تحكمه ومعايير مقبولة ومعترف بها يأخذ بها، وأما الجانب الفني في التدقيق يمكن لمسه في الجانب التطبيقي ومن الممارسات إذ يتبين أن

له أساليبه وطرقه و يعتبر أداة أو وظيفة قوامها فحص الدفاتر والحسابات والمستندات الخاصة بالوحدة المحاسبية أيا كان مجال نشاطها أو شكلها القانوني، والتحقق من التزام إدارة هذه الوحدة والعاملين بها بكافة النظم واللوائح والتعليمات والقوانين المنظمة لنشاط المشروع، بما يمكن القائم بهذه الوظيفة من أن يبدي رأيا موضوعيا (دون تحيز) في مدى تعبير القوائم الختامية عن المركز المالي للمشروع ونتيجة أعماله وفقا للمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها.[16]

وباختصار شديد فان عمل المدقق يلخص في إبداء رأي انتقادي محايد حول الأدلة والقرائن التي يحصل عليها من خلال إطلاعه على سجلات المؤسسة وتقويمها وفق برنامج تدقيق معد مسبقا ومخطط له في إطار مبادئ ومعايير متعارف عليها وإيصال رأيه الانتقادي حول صحة ومصداقية القوائم المالية و مدى جودة الإفصاح ودرجة الخطر التي توفر الطمأنينة للمستعملين وهذا كله من خلال تقرير يعده بعد انتهاء عملية التدقيق.

ثانيا/ تعريف التدقيق الداخلي

لقد كان التدقيق الداخلي في أول الأمر يهتم بالجانب المالي والمحاسبي، محاربة للأخطاء وأعمال الغش، ثم توسع مجال تدخله لاحقا إلى كل وظائف الاستغلال داخل المؤسسة، فمجال هذا النوع من التدقيق أصبح مجالا واسعا جدا, وهذا ما يؤكده معظم الدارسين والباحثين في الموضوع.

فالتدقيق الداخلي لا يهتم بتحديد السلوك العام للتسيير الذي يسعى بدوره إلى احترام صارم للإجراءات و القوانين فحسب، بل يعتبر أيضا مصدر الثقة و الطمأنينة في المؤسسة. وبالتالي يمكن القول بأن التدقيق الداخلي يهدف:"إلى إدراك و كشف الأخطاء وتحديد الانحرافات بطريقة عملية وسريعة، كما أنه يعمل على التأكد من أن الجرد و التسجيل المحاسبي مطابقان للحقيقة و للقواعد الخاصة بالمؤسسة "[17].

وللتدقيق الداخلي مفاهيم وتعار يف عديدة يمكن أن نختار منها مايلي:

1- تعريف المعهد الأمريكي ومجمع المدققين: يعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين (AICPA) التدقيق الداخلي على النحو التالي:

"التدقيق الداخلي عبارة عن رقابة نوعية تشمل مخططات التنظيم والأساليب والإجراءات المطبقة داخل المؤسسة لحماية أصولها، وضمان دقة وصحة المعلومات المالية والمحاسبية، وذلك للرفع من مردودية العمليات وكذا تطبيق السياسات المحددة من الإدارة "[18].

وفي نفس السياق عرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين التدقيق الداخلي على أنه: "نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى"[19].

2- تعريف الجمعية البريطانية: إن الجمعية الاستشارية للمحاسبين في بريطانيا (CCA) تنظر إلى التدقيق الداخلي على أنه: "منظومة الرقابة الكاملة التي تشمل كل من نظم المحاسبة، المالية والرقابة وغيرها من النظم التحتية التي تضعها إدارة المؤسسة بهدف تسيير مختلف العمليات بصفة منظمة وفعّالة ؛ لضمان احترام سياسات التسيير وحماية الأصول ؛ وضمان أكبر مقدار ممكن من الدقة و الصحة للمعلومات المسجلة "[20].

3- **تعريف المنظمات، الهيئات والجمعيات الفرنسية المتخصصة**: قام المعهد الفرنسي للمراجعين والمراقبين الداخليين (ifaci) بتعريف التدقيق الداخلي على أنه " فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة، هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى، إن الأهداف الرئيسية للمراجعين الداخليين، في إطار هذا النشاط الدوري، هي إذن التدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أي أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة"[21].

وفي نفس السياق نجد أن التعريف المقدم من قبل منظمة خبراء المحاسبة الفرنسية ينظر إلى التدقيق الداخلي على أنه:"مجموعة الضمانات الهادفة للتحكم في المؤسسة وتعمل على ضمان حماية الممتلكات ونوعية المعلومات من جهة ومن جهة أخرى إلى تطبيق توجيهات الإدارة وتشجيع تحسين الأداء"[22].

والتدقيق الداخلي يهدف إلى مساعدة مراكز القرار في المؤسسة للتخفيف من مسؤولياتها، بإعطائها تحاليل هادفة، آراء، توصيات، وتعاليق مهمة عن محتوى أنشطة المؤسسة[23]. وهو بمثابة نشاط مستقل وهادف، يساعد المؤسسة في التحكم في عملياتها، ويسمح بإعطاء استشارات من أجل تحسينها وخلق قيمة مضافة، ويجب أن يلعب دورا هاما للتقليل من الأخطار، تحسين تسيير التكاليف، ورفع القيمة للمساهمين، والتدقيق الداخلي هو الوسيلة التي تضمن بها الإدارة تأكيد المعلومات، الحماية والتحكم في سير العمل، فهو عملية مستمرة داخل المؤسسة[24].

ثالثا/ أنواع التدقيق الداخلي

وفقا لمعيار التقسيم المعتمد يمكن أن نميز بين عدة أنواع من التدقيق فمثلا[25]:

تدقيق مالي: ويتمثل الغرض منه في التحقق من أن الرقابة الداخلية في مجال الإدارة المالية موجودة وهي مطبقة وبفعالية، وأن هذه المعايير وغيرها تعبر عن الأحكام المطبقة والتي تسمح بتحكم جيد في التسيير المالي.

تدقيق تنظيمي: وهو أوسع، ويعني فحص مجموع المصالح بالمؤسسة من أجل تحديد درجة التحكم والرقابة والتقليل من خطر الانحرافات وأيضا من أجل تشخيص نقاط ضعف ونقاط قوة التنظيم والتسيير، والهدف هو تحليل فعالية كل مصلحة على حدى ومن ثم فعالية التنظيم بالمؤسسة ككل.

تدقيق قبلي (وقائي): ويتمثل في جملة الإجراءات والقواعد والآليات التي من شانها إن تمنع وقوع الأخطاء.

تدقيق بعدي (تدخلي و موجه): وهو يخطط له من طرف المدقق بناءا على رغبة الإدارة وبناءا على نتائج تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية.

والتدقيق الداخلي مهما يكن نوعه فهو يمثل عملية تحقيق تتم داخل المؤسسة من طرف أفراد من داخلها لكنهم مستقلين عن الأنشطة الأخرى، حيث ينحصر عمل المدقق الداخلي في مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مسؤولياتهم بشكل فعال وذلك بإعطائهم تحاليل، تقديرات، توجيهات، تعليقات ملائمة، وعمل المدقق الداخلي يتعلق بكل أنشطة المؤسسة للوقوف على النقاط التالية[26]:

- مدى سلامة قوة و دقة أنظمة الرقابة الداخلية،
- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف،
- مراجعة نظام المعلومات المحاسبية المولد الأساسي لعملية الإفصاح،
- فحص كافة السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية،
- حماية أصول المؤسسة.

فبصفة عامة يهدف التدقيق الداخلي إلى إدراك وكشف الأخطاء والانحرافات بطريقة عملية وسريعة، والعمل على ضمان معالجتها وتصحيحها، ومن ثم اقتراح التعديلات المناسبة لتحسين النظام بما يمنع حدوث تكرار نفس الأخطاء والانحرافات مستقبلا، كما أنه يسمح بالتأكد من أن الجرد والتسجيل المحاسبيين مطابقان للحقيقة وللقواعد الخاصة بالمؤسسة.

ثالثا/ أهداف التدقيق

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطورا في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، ويمكن التطرق إلى مراحل ذلك التطور في العرض التالي[27]:

- اكتشاف التلاعب والاختلاس والأخطاء، ولذلك كان التدقيق تفصيلي، وفي هذه المرحلة لم يكن هناك اهتمام بنظام الرقابة الداخلية.

- تحديد مدى سلامة المركز المالي وصحته بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب والأخطاء، ولذلك كانت في هذه المرحلة بداية الاهتمام بالرقابة الداخلية.

- تحديد مدى سلامة المركز المالي، وصحته وتم التحول نحو التدقيق الاختباري الذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.

- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.

- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.

- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشآت محل التدقيق.

ويمكننا القول أن تعدد أهداف التدقيق وتنوعها يرجع فيه الفضل إلى مساهمة ميادين أخرى مثل القانون. ولعل العبارة المشهورة للقاضي الانجليزي "Lopase" التي قالها أثناء محاولة فصل في قضية خليج الأقطان عام 1896 والتي أورد فيها تشبيه معين المدقق بأنه: "كلب حراسة وليس كلب ذا حاسة شم قوية لاقتفاء آثار المجرمين"[28].

والملاحظ أن هذه العبارة تشير إلى أن الهدف الرئيسي للتدقيق ليس اكتشاف الغش والأخطاء وإنما تظهر هذه الأخطاء والغش عند قيام المدقق بمهمته[29].

وعموما يمكن القول بان التدقيق المحاسبي يهدف إلى التحقق من بعض الأمور نوجز أهمها فيما يأتي[30]:

* أن النظام المحاسبي سليم والضبط الداخلي كفء والسجلات ملائمة لأعمال المنشاة وما يتطلبه القانون.

* أن الميزانية وجدول حسابات النتائج أو أية بيانات ختامية أخرى تتفق مع السجلات ومطابقة لها.

* أن المنشأة تملك كافة أصولها التي تظهر في الميزانية وأن القيمة التي تظهر بها هي القيمة الصحيحة.

* أن الخصوم الظاهرة في الميزانية تظهر بقيمتها الحقيقية.

* أن المنشأة قد التزمت بالمتطلبات القانونية كافة (مثلا وجوب قيام المنشأة بعملية الجرد مرة في السنة على الأقل).

3.1- **إطار نظرية التدقيق**: أصبح التدقيق تخصصا بحد ذاته يدرس في المعاهد والكليات وفي مختلف المستويات، فهو علم قائم له موضوع، ومنهج و نتائج مقبولة ومتعارف عليها، وبإمكاننا القول ولو بتحفظ بان هناك نظرية في هذا المجال.

فإذا كانت كل نظرية توفر الأساس لتنظيم أفكار الفرد وتحقيق وضبط ما يتبع هذا من تصرفات، فان نظرية التدقيق:" تساعد على وصف وشرح وتحديد أو تشخيص قرارات المدقق الواجب اتخاذها عند أداء المراجعة، أي أن المراجع يعتمد على نظرية التدقيق عند اتخاذ القرارات المتعلقة بكل خطوة من خطوات المراجعة، وهذه النظرية تتكون من مجموعة الفروض والمفاهيم والمعايير والأهداف والإجراءات"[31].

1.3.1- **فروض التدقيق**: الفروض هي اللبنة الأولى في سلسلة عناصر نظرية التدقيق، إذ أن كل عنصر يتحدد كنتيجة منطقية للعنصر الذي يسبقه، وتعرف الفروض على أنها[32]: "معتقدات ومتطلبات سابقة وأساسية تعتمد عليها الأفكار والمقترحات والقواعد الأخرى" ومنها مايلي[33]:

- ليس هناك تعارض محتمل في المصالح بين المراجع ومعدي المعلومات المالية.

- لأنه يوجد بالضرورة تعارض بين المراجع ومعدي المعلومات المالية فان المراجع يمكنه الحفاظ على نزعة الشك المهنية لديه.

- يتصرف المراجع كمراجع فقط.

- يلتزم المراجع بالتزامات المهنة المحددة أو القابلة للتحديد.

- المزاعم أو النتائج الاقتصادية يمكن التحقق منها ومراجعتها.

- نظام الرقابة الجيد يعني إمكانية أكبر للاعتماد على المعلومات المالية.

- ما لم يكن هناك العكس فان ماحدث في الماضي سيحدث في المستقبل.

- "العرض العادل والصادق" يعني ضمنيا استخدام المبادئ المحاسبة المتعارف عليها أو أية معايير أخرى متعارف عليها أو مقررة.

2.3.1- **المفاهيم النظرية الأساسية للتدقيق**: إن هذه المفاهيم تحاول تحديد الإطار النظري للتدقيق في ظل الاقتصاد الحر(اقتصاد السوق) الذي يسود بيئة المؤسسة، و التي طرحت بشأنها النظريات التالية[34]:

- نظرية المالك، نظرية الكيان، نظرية الأموال،

والسؤال المطروح هنا هو: من بين هذه النظريات ما هي النظرية التي تحدد بشكل أفضل طبيعة الصيغة النظرية للمؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة، ومن ثم تحديد الهدف الرئيسي للتدقيق؟

- نظرية الكيان: تسمى هذه النظرية بنظرية المؤسسة المميزة، وترى بأن الكيان هو وحدة اقتصادية منفصلة عن ملاكها، وتستند هذه النظرية على المعادلة التالية:

الأصول = الحقوق على الأصول.

وانطلاقا من هذه المعادلة فان الاهتمام ينصب على جانب التوزيع، من اجل تحديد الأرباح وتقسيمها بين الأطراف المساهمة حسب نصيب كل واحد في رأس المال العامل، وحتى الأرباح غير الموزعة تعتبر حق للكيان.

- **نظرية المالك**: حسب هذه النظرية، يتصرف الكيان كممثل للملاك، وبالتالي فإن التركيز يكون على الجوانب الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على عائدات الملاك، وبذلك تهدف هذه النظرية إلى اعتبار فائض الأصول على الخصوم بمثابة حق الملكية أي: حق الملكية = الأصول – الخصوم.

بعبارة أخرى أن الملاك يملكون جميع الأصول وفي نفس الوقت هم ملزمون بتحمل الخصوم، وبتبنى هذه النظرية فإن أي تغيير في النواتج أو الأعباء هو في الحقيقة تغيير في مستحقات المساهمين.

ولقد تطورت هذه النظرية حتى أخذت شكلين: شكل أول يسوّي بين جميع المساهمين وبالتالي فإن الأرباح هي مستحقات الجميع أما الثاني فيفرق بين المساهمين الممتازين والعاديين بحيث يعامل الصنف الأول بأفضلية وبالتالي فإن مستحقاتهم تدفع من صافي الأرباح بعد الضرائب وقبل أن تسدد مستحقات المساهمين العاديين.

- **نظرية الأموال**: بدلا من تشخيص المؤسسة (اعتبارها شخصا)، تنطلق هذه النظرية من أن الأموال هي القاعدة الأساسية لتسجيل العمليات إذ أن الأموال

الموضوعة تحت تصرفها تسمح لها بإنتاج الموارد، وهي في نفس الوقت تعتبر أصولا تخضع لقيود وتحديدات مفروضة عليها من قبل مصادر هذه الأموال وبالتالي تصبح معادلتها على النحو التالي:

الخصوم = القيود على الأصول

إذ أن التركيز حسب هذه النظرية يكون على الأداء المالي والمحاسبي ويهتم المدقق بالكيفية التي تستعمل بها الأصول التي يجب أن توجه نحو أغراض محددة أخذا بعين الاعتبار القيود المفروضة عليها من قبل التشريعات.

والمفاهيم تعني التعميم العقلي والذهني للأفكار المستنتجة من الفروض، وهي تمثل بدورها الأساس لتحديد المبادئ والإجراءات. ومن هذه المفاهيم مايلي[35]:

. السلوك الأخلاقي.

. الاستقلالية.

. العناية المهنية اللازمة.

. أدلة إثبات.

. العرض العادل والصادق.

3.3.1- **معايير التدقيق**: المعيار يمكن اعتباره بمثابة القاعدة التي توجه فعل وعمل المدقق، و من هنا يتبين أن المعايير تمثل مرجع لأعمال المدققين، وتوضع هذه المعايير بالاتفاق وبالإجماع من طرف منظمات مهنية عالمية متخصصة، وبمشاركة ومساهمة مكاتب التدقيق الكبرى، و نخلص بالقول إلى أن المعايير عبارة عن الأنماط التي يجب أن يحترمها المراجع ويعتمد عليها أثناء أدائه لمهمته. وهي تستنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي تبررها وتدعمها. وقد تم إعداد أولى المعايير في منتصف السبعينات[36] وهي بصفة عامة كما حددها مجمع المحاسبين الامركيين تنقسم إلى ثلاثة مجموعات[37]:

. معايير عامة.

. معايير العمل الميداني.

. معايير إعداد التقرير.

وقد وضعت هذه المعايير لغرض تحقيق الأهداف التالية[38]:

- تحديد المبادئ الأساسية التي يجب إتباعها عند القيام بالتدقيق.

- إيجاد إطار مرجعي من أجل تطبيق وتوسيع نشاطات التدقيق.

- إعداد مقاييس تحديد تنفيذ التدقيق الداخلي.

- تسهيل تحسين الإجراءات التنظيمية والعمليات.

كما أن هناك من يصنف معايير التدقيق بكيفيات مختلفة ولكنها تصب في النهاية في المجموعات الثلاث السابقة الذكر وعلى سبيل المثال نورد التصنيف المنشور من طرف المنظمة المهنية الدولية للتدقيق، مختصرا في الشكل التالي[39]:

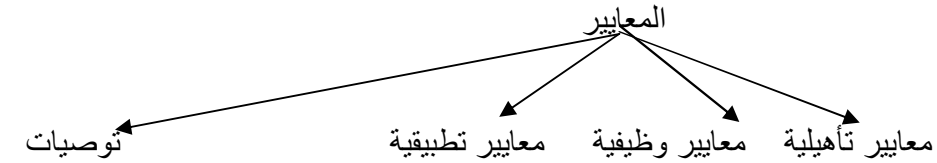

- المعايير التأهيلية تشرح المميزات التي يجب أن تتوفر في المنظمات أو الأفراد الذين يقومون بنشاطات التدقيق.

- المعايير الوظيفية تصف طبيعة نشاطات التدقيق الداخلي وتحدد معايير النوعية التي تسمح بتقييم النشاطات.

- المعايير التطبيقية توضح المعايير العملية للمهمات الخاصة.

ونجد إضافة إلى المعايير نصوص تطبيقية ليست إجبارية و تعتبر بمثابة توصيات[40]، ولمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى مجموعة المعايير المنشورة من طرف المنظمات الدولية[41].

أولا/ معايير عامة: تتعلق المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمدقق وعلاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب في مثل هذه المهام ، فيجب أن يكون عال التكوين والخبر والمهارة، وقد تبنى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي معاييرا عامة في ثلاثة مجموعات:

- يجب أن يكون المدقق من الأشخاص المدربين وذو كفاءة عالية وان يتمتع بقدر كاف من التأهيل العلمي والعملي.

- أن يكون محتفظا بشخصيته وتفكيره المستقل بعيدا عن أية مؤثرات قد تؤثر في نوعية عمله.

- يجب أن يبذل كل جهده والعناية الكافية في قيامه بعملية التدقيق وأن يكون حذراً عند ممارسته للمهنة وعند أداء المهمة وإعداد التقرير.

1- **التأهيل العلمي والعملي**: يجب أن يتوافر في المدقق الحد الأدنى من المؤهلات العلمية، كما في الجزائر وفي اغلب الدول يكون المدقق من خريجي الجامعة

حاملا على الأقل لشهادة ليسانس محاسبة أو مالية، تسيير وحاصلا على شهادة نهاية التربص بصفة خبير محاسب التي تمنح له من طرف ألمصف الوطني للخبراء المحاسبين ومندوبي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بعد إثبات إجراء تربص ميداني لمدة لا تقل عن سنتين، وفي حالات استثنائية تمنح معادلة للحاصلين على شهادة مؤهلة وخبرة معتبرة.

2 - **الاتجاه العقلي المحايد**: يجب على المدقق التمسك باستقلاله المحايد وذلك حتى يتمكن من أداء مهمته بموضعية ودون تحيز، فالحياد يمثل حجر الزاوية في مهنة المدقق، لذلك وجب تأكيد ضرورة توفر هذا المعيار عند تأهيل وتدريب المدققين.

3- العناية المهنية الواجبة: إن معيار بذل العناية اللازمة يستوجب تحمل المسؤولية عند أداء المهمة فيؤدي ذلك بكل إخلاص وأمانة رغم انه قطعا ليس معصوما من الخطأ.

ثانيا- معايير العمل الميداني:

وتتمثل في وضع خطة لعملية التدقيق والأشراف على المساعدين الذين يستعين بهم المدقق، وتقديم الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، وتنحصر هذه المعايير في ثلاثة مجموعات من المعايير:

- تخطيط المهمة بشكل دقيق مناسب وكاف، مع توفير الإشراف الدقيق والحذر على أعمال المساعدين.

- أن يقوم بدراسة وافية وشاملة لنظام الضبط الداخلي في المنشأة لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه، ومن ثم تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة، والتي ستتقيد بها إجراءات التدقيق.

- يجب على المدقق أن يتحصل على أدلة إثبات جديرة بالثقة وكافية وذلك عن طريق الفحص والمراقبة والاستفسار.

- الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات (وثائق ومستندات وإقرارات ورسائل تأكيد) من أصحاب الأرصدة الظاهرة في دفاتر المنشأة) وغير ذلك... وذلك كله من اجل توفير أساس قياس معقول و سليم يبني عليه المدقق رأيه الإجمالي حول الحسابات الختامية موضع التدقيق.

ثالثا- معايير أعداد التقرير:

تتمحور مهمة المدقق في مجملها حول إبداء الرأي، الذي يجب أن يتميز بما يلي:

- الاستقلالية والحياد، إتباع المنهجية العلمية، الكفاءة والخبرة.

ويظهر هذا الرأي الفني والمحايد في تقرير المدقق بصفة عامة، و يمثل المنتج المادي الأساسي للمراجعة، فعندما يعد المدقق تقريره هذا، عليه أن يبين مثلا الأمور الآتية:

- أن الحسابات تم إعدادها على أساس مبادئ وقواعد المحاسبة المتعارف عليها وأتباعها بشكل منسجم من سنة لأخرى وأن وجد اختلاف يبينه المدقق في تقريره.

- أن الإفصاح في الحسابات والمعلومات قد تم بالشكل الصحيح والإفصاح الكافي عن أية بيانات جوهرية يرى المدقق ضرورة إظهارها في الحسابات الختامية أو في تقريره.

- أن يتضمن التقرير نطاق وطبيعة عملية التدقيق التي قام بها.

- أن يبين رأيه حول الحسابات الختامية ويظهر ملاحظات حول الحسابات إذ يمكن أن يكون تقريره بتحفظات أو بدونها، وإذا أمتنع المدقق عن إبداء الرأي يجب أن يوضح سبب ذلك في تقريره وبشكل إجباري.

أما الأركان الشكلية الواجب توافرها في التقرير فسنوجز أهمها فيما يأتي:

*يجب أن يكون التقرير موجها إلى الجهة التي عينت المدقق.

*إثبات تاريخ التقرير حتى تتحدد مسؤولية المدقق على فحص العمليات الواقعة بين تاريخ الميزانية وتاريخ التقرير.

*ذكر اسم المنشأة بدقة.

*ذكر المدة التي شملها التدقيق.

*أن يكون التقرير بأسلوب سهل وبسيط تدل كلماته على معان محددة.

*يجب أن يقوم المدقق بقراءة التقرير في اجتماع الهيئة العامة للمساهمين.

أنواع تقارير التدقيق:

أولا: من حيث نشرها أو عدم نشرها تقسم إلى:

- تقارير غير منشورة أو خاصة: هي من أجل القيام بعمل خاص مثل تدقيق المخازن لاكتشاف الاختلاسات بها أو وجود تزوير في إحدى السجلات، فمثل هذا التدقيق يهم فقط الجهة التي عينت المدقق.

هناك حالات تغير فيها المنشأة بعض الطرق في الحسابات أي عدم الثبات في استخدام هذه الطرق من سنة لأخرى ويؤدي ذلك إلى عدم التناسق، وهناك تغيرات تؤثر في عدم التناسق ولا يمكن القيام بالمقارنة (مثل تغيير طريقة احتساب الاهتلاك)

كما أن هناك تغيرات أخرى لا تؤثر في التناسق (مثل إعادة النظر في مدة استعمال المعدات) ولا يمكن أن تتم المقارنة.

- تقارير منشورة أو عامة: التي تنشر في الصحف أو المجلات والتي تهم جهات مثل تقرير الميزانية و يعد هذا التقرير وفقا للقانون.

ثانيا: من حيث محتوياتها من المعلومات

ا- **تقارير مطلقة**: وهي لا تتضمن أية ملاحظات أو تحفظات.

ب- **تقارير مقيدة**: يعني هنا بأن لدى المدقق تحفظات واعتراضات ويجب على المدقق ذكر التحفظ وأسبابه و أثره في القوائم المالية .

الهوامش:

[1]- أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 7.

[2]- إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة 4، بيروت، 1996، ص 14-16.

[3] - CD- Encyclopédia Universalis : Audit ,1997.

[4] - K.Belamiri : La mission du commissariat aux comptes, Revue SNC N° 14, 1997, page 04

[5] - L. Collins & G.Vallin : Audit et Contrôle Interne, Dolloz, 1986, page 188

[6] - K.Belamiri : La mission du commissariat aux comptes, Revue SNC N° 14, 1997, page 04

[7] - H.F. Stettler: Audit principes et méthodes générales, Publi-Union,Paris, 1976

[8] - Le Commissariat Aux Comptes

[9] - أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 6.

[10] - www.fr.wikipedia.org/wiki

[11] -Idem

[12]- Robert Obert, Révision et Certification Des Comptes, CLET, 2e édition, Paris, 1990,

[13]- حسين القاضي وحسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، دار وراق للنشر والتوزيع، عمان،1999، ص 13.

[14]- محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 9.

[15] - www.fr.wikipedia.org/wiki/audit_compatble_et_financier.

[16]- محمد نصر الهواري ومحمد توفيق محمد، أصول المراجعة (الرقابة الداخلية-أساسيات المراجعة)، دار صفا للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص 20.

[17]- Hamini Allel : Le Contrôle Interne et l'élaboration du bilan comptable, OPU, Alger,1993, page 22

[18]- IFACI : La Nouvelle Pratique du Contrôle Interne, Organisation,Paris, 1996.

[19]- صديقي مسعود، براق محمد، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي، مداخلة مقدمة بالمؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2005، ص 22.

[20] - IFACI : Opcit, page 29

[21]- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 13-15.

[22]- مسامح مختار، مدخل للتدقيق، محاضرات قدمت لطلبة السنة الرابعة ليسانس محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة باتنة، 2006.

[23] - Luc Boyer Et Autres, Précis D'organisation Et De Gestion De La Production, Les Editions D'organisation, Paris, 1986., P 585.

[24] -Hamini Allel, Le Contrôle Interne Et L'élaboration Du Bilan Comptable, Office des Publications Universitaires, Alger, 1990, P 35.

[25] -www.ucl.ac.be

[26] - Lionel Gollins et Genard Valin : Audit Et Contrôle Interne (Aspects financier, opérationnels et Stratégiques), Dalloz Gestion, 4eme Edition, Paris, 1992 , P23 .

[27]- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص ص 08-09.

[28]- أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 9.

[29] - Luc Boyer Et Autres, Précis D'organisation Et De Gestion De La Production, Les Editions D'organisation, Paris, 1986, P 583.

[30] -George R.Terry et Stephen G.Franklin, Les Principes Du Management, Economica, 8e édition, Paris, 1985, P 519.

[31]- وليام توماس، أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، الرياض، 1989، ص51.

[32]- نفس المرجع والصفحة.

[33]- المرجع السابق،ص ص51-52.

[34]- نفس المرجع السابق.

[35]- وليام توماس، أمرسون هنكي ، المرجع السابق، ص52.

[36] - Claude Grenier et Jean Bonbouche, Auditer et Contrôler les Activités de L'entreprise, édition Foucher, Paris, 2003., PP 98-99.

[37]- وليام توماس، أمرسون هنكي ، المرجع السابق، ص53.

[38]- نفس المرجع.

[39] - Claude Grenier et Jean Bonbouche, op. cit, P 99.

[40] - Claude Grenier et Jean Bonbouche, op. cit, P 100.

[41] -www.theiia.org